تواصل (المدى) نشر هذا الكتاب الذي يقدم صورة عن ذكريات وانطباعات وآراء بول بريمر حول فترة عمله في العراق وتهدف (المدى) عبر ترجمتها ونشرها الكتاب إلى إتاحة الفرصة لقرائها للاطلاع، كما تتيح المجال للباحثين والمحللين وسواهم من المعنيين لمراجعة مادة الكتاب فكرياً ونقدياً.. وبهذا تؤكد (المدى) ان جميع الآراء والمعلومات التي يقدمها بريمر هنا هي تعبير عن وجهة نظره الشخصية التي لا تلتقي مع وجهة نظر (المدى) التي واكبت فترة حكم بريمر وما بعدها بالنقد الصريح المعروف عن الجريدة وعن سياستها الواضحة في هذا المجال.

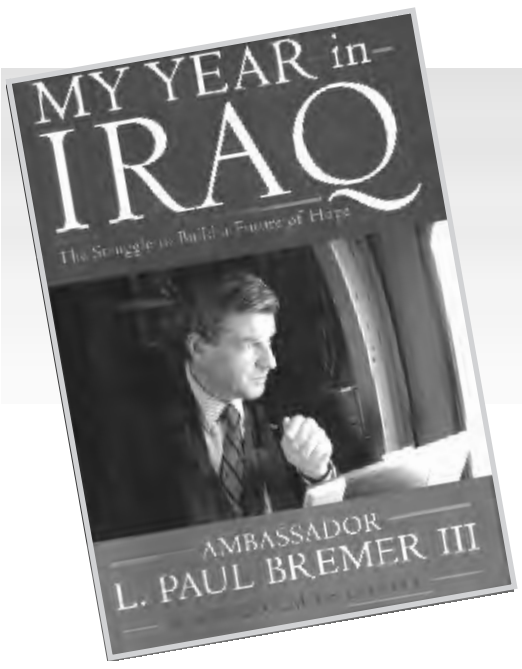

كتاب بول بريمر الصادر حديثاً حول تجربة عمله في العراق

سنتي في العراق

الصراع لبناء مستقبل من أمل

تأليف/ بول بريمر
ترجمة/ د. عابد اسماعيل

(الحلقة الحادية والاربعون)

الفصل السابع

بحقّ الجحيم، من أين أتى هذا الرقم؟ تساءلتُ بيني وبين نفسي. ومن ثم تذكّرتُ أن الجنرال أبي زيد كان قد أخبرني، منذ بضعة أيام، عن خطته في تقليص عدد القوات الأمريكية، من خمس عشرة إلى أحدى عشر كتيبة، في شهر كانون الثاني. كان يعوّل على وصول المزيد من القوات الأجنبية، وعلى قوات الأمن العراقية لسدّ الفراغ.

لم أقاطع الشرح الذي كان يقدمه ريك لأعضاء وفد الكونغرس. لكنني شعرتُ أنه يجب أن أوضّح بعض النقاط التي ساقها في معرض حديثه. إن خطأ مساواة الشرطة العراقية بقوات التحالف لن أسمح له بالمرور مرور الكرام. إن معظم أفراد الشرطة غير "مدربين". لا يمكنك أن تأخذ شرطي مرور سابقاً وتحوّله إلى ضابط شرطة محترف خلال دورة مدتها ثلاثة أسابيع، تقدمها الآن جميع وحدات قوات التحالف في العراق. علاوة على ذلك، إذا استمرّت القيادة العسكرية باعتبار هذه القوات جزءاً من العدد الإجمالي لقوات الأمن الضرورية لحفظ النظام في العراق، فإنها يمكن أن تهدّد منطق الحصول على مساعدات إضافية لتدريب ٤٠ ألف عنصر شرطة في الأردن.

حين أنهى سانشيز كلامه، بدأتُ بالحديث.

"يجب أن نكون حذرين في عدم التسرع بإحداث النقلة السياسية، تحت خطر ترك البنية المدنية في حالة غير مستقرّة. ومن المهم أيضاً أن نضمن إنشاء قوات مسلحة، وقوة شرطة، عصرية، ومحترفة بشكل كامل، وغير سياسية."

وأزحت بصري عن أعضاء الكونغرس، وحولته باتجاه ريك سانشيز. كان ثمة توتر حارّ ومتصاعد في قاعة المؤتمرات التابعة لسلطة التحالف المؤقتة. كنتُ سعيداً أن بات كينيدي قد وضع المكيفات الباردة قيد العمل.

بعد تلك الجلسة العكرة، طلبتُ من دوغ براند، ضابط الشرطة من يوركشير، الذي كان يعمل مستشاراً لوزارة الداخلية، أن يأتي مع كلاي لمناقشة موضوع تدريب قوات الشرطة. "دعنا نراجع الوضع، يا دوغ. في نهاية آب، قال بيرني كيريك بأن القسم الأعظم من القوة البالغ عددها ٣٥ ألفاً، سيتمّ تسريحه بسبب عدم الكفاءة، أوالفساد، أو بسبب انتهاكات سابقة لحقوق الإنسان. لكن الجنرال سانشيز يقول اليوم إننا نملك ٥٤ ألفاً من ضباط الشرطة، سيكونون جاهزين للعمل بعد شهر من الآن. كيف يمكن لهذا أن يحدث، بحق الجحيم؟"

"من الواضح أن الجنرال سانشيز يعمل تحت أوامر من أبي زيد لتجنيد ٣٠ ألفاً من ضباط الشرطة خلال ثلاثين يوماً." قال دوغ. "يقوم الجيش بتجميع أناس نصف مثقفين من الشوارع، ويخضعهم لفترة تدريب لا تتعدى ثلاثة أسابيع، ومن ثم يسلمهم سلاحاً، ويطلق عليهم اسم الشرطة. هذه فضيحة، بكل بساطة ووضوح."

"أنت تعرف القيادة العسكرية، يا كلاي. هل يمكن أن تجد لي الأمر الذي يستخدمونه لاستئجار هذه القوات؟"

"يمكنني الحصول عليه،" قال كلاي ببساطة.

بدا أن القيادة العسكرية تمشي قدماً في خططها لاستبدال وحدات القوات الأمريكية المقاتلة بقوات شرطة عراقية، سيئة التدريب. ولكن قبل أن أثير هذه المشكلة مع رامسفيلد، خلال اتصال آمن معه، في ظهيرة ذلك اليوم، طلب مني أن أجد "خطوات انتقالية"، إيجابية، وتستحق الجهد، للتأكّد بأننا فعلاً قادرون على "ترحيل" السلطة السياسية إلى العراقيين. "علينا أن نُظهر بعض الحركة إلى الأمام على الجبهة السياسية، يا جري."

كانت تلك هي السياسة الدفاعية لفيث، الأقرب إلى حديث المتاجر. اعترف رامسفيلد بأنّ الوضع الاقتصادي في حالة جيدة. وافقتُ، منوهاً إلى أننا شهدنا ارتفاعاً في النشاط الاقتصادي منذ التحرير، بما في ذلك نعمة وجود مئات الآلاف من السيارات الجديدة في الشوارع. وفي تكرار لأحاديثنا في أيلول، شدّد رامسفيلد على أهمية التحرّك على الجبهة السياسية. ثمّ قال إن أبي زيد بدأ يرى "دوراً عراقياً" في الأمن من خلال تقاريره. كان هذا مهماً لإظهار تحرك إيجابي باتجاه الشعب العراقي.

جاء دوري لإزالة سوء التفاهم. أولاً، أخبرت وزير الدفاع أنني أوافقه بخصوص ضرورة تحرك مجلس الحكم وإلاّ نضع آلية أخرى فاعلة مكانه. ثمّ عدتُ إلى قضية الأمن. "سيدي الوزير، يجب أن أكون صريحاً،" قلت. "أنت ترى أعداداً مبالغاً فيها في مراكز الشرطة. يجب أن لانخدع أنفسنا بأن العراقيين باتوا أفضل جاهزية مما كانوا عليه سابقاً. إننا نحتاج قوة شرطة محترفة هنا، تكون مدربة تدريباً عالياً. هذه هي غاية برنامج التدريب في الأردن."

لم يبد على رامسفيلد أنه اقتنع بما قلت. قال إنه من الأفضل أن نبدأ "بالتنفيذ سريعاً،" عبر الطلب من قواتنا استقدام المزيد من قوات الشرطة.

لم أوافق. أخبرته عن وصف دوغ براند كيف أن الجيش يسحب الناس من الشوارع، ويخضعهم لفترة "تدريب" قصيرة الأمد.

في نهاية المكالمة، بدا أن رامسفيلد قد فهم الحالة، وقال إنه سوف "يخفف" من تركيزه على قوات الشرطة في التصور الإجمالي للقوات حين يعلن مكتبه عنها الأسبوع القادم.

شعرتُ أن رامسفيلد بدا متعباً، وقليلَ الصبر أكثر من المعتاد. كان الصراع في العراق قد وصل إلى نقطة الغليان السياسي في واشنطن- والانتخابات الرئاسية على بعد عام واحد فقط- وكان وزير الدفاع، من دون أدنى شك، يشعر بالضغط.

كانت إحدى المشاكل التي تواجه الحكومة الأمريكية عدم عثورنا على ترسانات من أسلحة الدمار الشامل، والتي كانت السبب الرئيس للحرب.

قام الدكتور ديفيد كي وفريقه الكبير بتفتيش العراق طولاً وعرضاً على مدى أشهر. في الثاني من تشرين الأول كان كي قد قدم تقريره الأولي إلى لجنة مشتركة من مجلس النواب والشيوخ. كانت النقطة الرئيسية في تقريره واضحة: عند اندلاع الحرب، لم يكن صدام حسين بالتأكيد يملك آلاف الأطنان من الغاز السام، والرؤوس التي تحملها، ومئات الكيلو غرامات من مواد الحرب البيولوجية، أو النظام الصناعي، أو المواد العضوية الضرورية لإنتاج الأسلحة النووية، التي أجمعت جميع الاستخبارات الغربية على أنها بحوزته.

مع ذلك، ظلت صورة أسلحة الدمار الشامل غامضة. في فترة التسعينيات، كان صدّام حسين قد أعاق أعمال التفتيش التي كانت تقوم بها فرق الأمم المتحدة. ولم يظهر برنامجه للأسلحة الكيماوية، الذي لطالما أنكر وجوده، إلى العلن، إلا بعد أن كشف أحد الفارين النقاب عنه. في تشرين الثاني، عام ٢٠٠٢، وجد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن العراق انتهك ستة عشر قراراً أممياً، وطالبه بأن يبرئ ساحته بخصوص برامج أسلحة الدمار الشامل.

أصرّ كي أمام الكونغرس على أن تقريره هو مجرد "موجز سريع". وأشار إلى أن فريقه وجد دلائل مقلقة عن وجود برامج أسلحة كيماوية محفوظة في مختبرات سرية، والذي يمكن أن يكون قد فرّ خبراؤه إلى الخارج،" ويمكن أن يكونوا قد أخذوا معهم مواد متعلقة بهذه الأسلحة." وحيث أن فريقه لم يعثر على هذه المواد بعد، "لم نصل إلى النقطة التي نستطيع أن نقول عندها بشكل جازم أنّ أسلحة كهذه غير موجودة أو موجودة، قبل الحرب، ومهمّتنا الأولى هي أن نعرف أين ذهبت." كان كي قد أخبرني قبل العودة إلى واشنطن للمثول أمام الكونغرس بأنه متأكد بأن مخابرات صدام قد أخفت برنامجاً لأسلحة الحرب الجرثومية، وبأنه سوف يبلغ أعضاء الكونغرس بذلك.

والحق أن ديفيد كي وصف أمام الكونغرس ما أسماه "شبكة المختبرات داخل جهاز المخابرات العراقي،" المكرسة لإنتاج الأسلحة الكيماوية والجرثومية، والتي لم يكتشفها مفتشو الأمم المتحدة لأسلحة الدمار الشامل، خلال عمليات التفتيش المحمومة التي قاموا بها في أوائل عام ٢٠٠٣, وكشف كي النقاب أيضاً عن "استخدام مزدوج" للمنشآت القادرة على إنتاج الغاز السام والأسمدة في وقت واحد. وقد استطاع، هو وفريقه، الكشف عن هذه المعلومات، بعدما بدأ الحائط السميك من السرية لاستخبارات نظام البعث بالتشقّق والانهيار.

لقد أدنتُ على مدى سنوات دعم صدام حسين للإرهاب. كانت لجنة مكافحة الإرهاب، المؤلفة من أعضاء من كلا الحزبين، والتي كنت أرأسها، قد قدمت تقريراً للرئيس كلينتون، والكونغرس، قبل خمسة عشر شهراً من وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول، يشير إلى أن أمريكا تواجه احتمال هجوم يقوم به متطرفون إسلاميون على أراضينا، وتنتج عنه إصابات كثيرة. وسيكون النظام الأمني الأمريكي في خطر كبير إذا وضع الإرهابيون أيديهم على أسلحة الدمار الشامل. وبالتالي كنتُ تماماً أقف خلف قرار الرئيس بغزو العراق، والإطاحة بصدام حسين ونظامه الخطير. ومثل ديفيد كي، أصبتُ بالدهشة عندما لم يستطع فريقه العثور على ترسانة أسلحة الدمار الشامل.

لكنني حين رأيت بأم عيني القبور الجماعية في تلال كردستان العراق، والصور المرعبة للأكراد الذين قتلهم صدام في مدينة حلبجة، عبر استخدامه الأسلحة الكيماوية، فإنني أنام باطمئنان أكبر الآن، عارفاً أن صدام حسين لم يعد في السلطة، وغير قادر على استخدام أسلحة الرعب هذه. وسواء أكان يملك أسلحة دمار شامل أم يملك القاعدة الصناعية العسكرية التي تؤهله لإنتاجها، فأنا مقتنع بأننا منعنا هذا الطاغية من قتل المزيد من الناس الأبرياء.

يتبع

> وإذا كان تدريب الجيش العراقي الجديد يمشي وفقاً للخطة، فإن النقاش داخل حكومتنا حول تدريب الشرطة ظلّ مستمراً. في اليوم التالي، قابلتُ وفداً من أعضاء الكونغرس يرأسهم السيناتور ميتش مكونل، العضو الجمهوري النافذ من كينتكي. قدّم الجنرال سانشيز تقييماً متفائلاً، ومبالغاً فيه كما شعرتُ، عن التقدم الذي تحرزه كتائب الحرس الوطني العراقي، والشرطة، وقوات التحالف ضدّ هجمات المتمردين. وأعلن أن قوات التحالف "تجنّد وتدرّب" الشرطة في كل أنحاء البلاد، ولديها الآن ما يزيد على ٤٥ ألفاً في سلك الخدمة.

جون ابو زيد

رامسفيلد